حالات دراسية في مجال تنمية القطاع الزراعي والأمن الغذائي

6- حالات دراسية في مجال تنمية القطاع الزراعي والأمن الغذائي

1.6- التعاون العربي المشترك

- نظرا لدوره المهم اقتصاديا واجتماعيا وكونه إحدى أولويات التنمية، حظي القطاع الزراعي باهتمام كبير ومتزايد في إطار التعاون العربي. وهكذا، وفي سبيل دعم وتعزيز التنمية الزراعية، تم تأسيس العديد من مؤسسات العمل العربي المشترك وتم إنشاء مجموعة من مؤسسات التمويل الوطنية والإقليمية كما تم إطلاق عدة استراتيجيات واتفاقيات تهدف إلى إعطاء القطاع الزراعي الأهمية التي يستحقها في أولويات التنمية في الدول العربية. إلا أنه بالرغم من هذه المجهودات، فلا زالت نتائج هذه السياسات لم تصل إلى المستوى المطلوب.

1.1.6- تأسيس العديد من مؤسسات العمل العربي المشترك:

- من بين أهم المؤسسات نجد "الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي" التي ساهمت في عدد من مشروعات التصنيع الزراعي كصناعة السكر والزيوت والأعلاف ونفّذت مشاريع عديدة لتطوير الأراضي الزراعية باستثمارات بلغت حوالي 700 مليون دولار لغاية 2011. كما نفذت "الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية" عدة مشاريع لتنمية هذه الثروة بتكلفة تجاوزت 500 مليون دولار.

- من جهة أخرى، تم إنشاء عدد من المنظمات العربية المتخصصة "كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية" و"المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة" (أكساد)، و"الاتحاد العربي للصناعات الغذائية"، و"الاتحاد العربي للأسماك". و تعمل هذه المنظمات على تدعيم العمل العربي المشترك في المجال الزراعي وإجراء بعض البحوث التطبيقية وتطوير كفاءة الأراضي، واستخدام المياه، وإعداد برامج التنسيق والتكامل الزراعي.

2.1.6- مؤسسات وطنية وإقليمية لتمويل المشروعات الزراعية :

- نظرا للصعوبات البالغة التي تواجهها العديد من المشاريع الزراعية في الدول العربية، وبالخصوص الموارد المالية، أحدثت مجموعة من مؤسسات التمويل الوطنية والإقليمية من أجل تمويل المشاريع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، منها مشروعات للتنمية الزراعية وبناء السدود تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي والأمن المائي العربي. و قد بلغت قيمة هذه المشروعات حوالي 13 مليار دولار ساهمت في تمويل 20 مشروعا للتنمية الزراعية والمشروعات المائية. كما ركزت هذه المؤسسات على تمويل مشاريع البنية الأساسية لتوفير الحاضنة الرئيسية للتنمية وفي مقدمتها مشاريع الطرق والجسور والربط الكهربائي.

- من بين أهم هذه المؤسسات المالية العربية، نجد الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، و صندوق النقد العربي، و البنك الإسلامي للتنمية، . . .) .
- بالإضافة إلى هذه المؤسسات، أنشأت بعض الدول العربية صناديق قطرية تهدف إلى تطوير التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدول العربية، خاصة قطاع الزراعة: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، صندوق أبو ظبي للتنمية، الصندوق السعودي التنمية.

3.1.6- وضع عدة استراتيجيات واتفاقيات :

- قامت الدول العربية بإنجاز عدة اتفاقيات للتعاون الاقتصادي بينها، وتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تعتبر وسيلة في تعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية، ومن بينها السلع الزراعية.
- كما أقرّت القمة العربية التي عقدت في الرياض عام 2007 استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة لعام 2025، والتي تعتبر إطاراً للعمل العربي المشترك لتعزيز الأمن الغذائي العربي.

- وقد تم كذلك إقرار المشروع الطارئ للأمن الغذائي في قمة الكويت عام 2009 والذي يهدف إلى تعزيز فرص الاكتفاء في السلع الغذائية الرئيسية وتحقيق استثمارات مجدية للقطاع الخاص في الزراعة وتخفيف من حدة التزايد المتواصل في الواردات. ويهدف هذا المشروع إلى تحقيق زيادة مباشرة تقدّر بحوالي 20 مليون طن من إنتاج الحبوب، و6.3 مليون طن من الأرز، و26 مليون طن من السكر، وحوالي مليون طن من المحاصيل الزيتية. كما يتوقع أن يوفر حوالي 8.6 مليون فرصة عمل.

- وفي هذا الإطار، أعدت الحكومة السودانية مبادرة لتحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال تنفيذ برنامج متكامل للتنمية الزراعية في السودان، يستثمر الموارد الكبيرة من الأراضي الزراعية، والمياه، والثروة الحيوانية.

2.6- دراسة حول تجربة دولة عربية في تنمية القطاع الزراعي: المغرب "مخطط المغرب الأخضر":

- يساهم قطاع الزراعة في المغرب بحوالي 19% من الناتج الداخلي الخام، منها 15% في الفلاحة و 4% في الصناعة الفلاحية. كما يشغل 4 مليون قروي ويوفر حوالي 100 ألف منصب شغل في قطاع الصناعات الغذائية.

أهم المعوقات : ضعف على عدة مستويات

- استعمال وسائل الإنتاج :ضعف في استعمال الأسمدة مقارنة مع دول أخرى (4 مرات أقل مقارنة مع فرنسا)، وفي نسبة المكننة (11 مرة أقل مقارنة مع إسبانيا)، و في مساهمة الأبناك في تمويل المشاريع الفلاحية (نسبة الفلاحين المستفيدين من القروض البنكية 18%) .
- الدعم: الزراعة غير مدعمة بما يكفي حيث تمثل 8% من مداخيل الفلاحين بينما تتراوح بين 30% و 70% في دول أخرى.

- نسيج الصناعات الفلاحية: 24% من مجموع الوحدات الصناعية و 33% من إنتاج الصناعات التحويلية.
- التنظيم: تنظيم ضعيف مع غياب شبه تام للتنظيمات البين–مهنية التي تجمع المنتج والمصنع والمسوق.
- التأطير: تدبير تقليدي للحيازات مع ضعف في أنظمة التأطير .

- إكراهات طبيعية: الجفاف وعدم انتظام التساقطات المطرية، وزحف التصحر، . . (المساحات الصالحة للزراعة لا تتعدى 13% من مجموع الأراضي) .
- تجزيء العقار الزراعي: 70% من الحيازات الفلاحية مساحتها أقل من 2 هكتار، مما يصعب من إمكانية ضخ استثمارات في هذه الاستغلاليات، ومحاولة للمكننة والعصرنة.
- هيمنة الحبوب :75% من المساحات الزراعية تساهم سوى بـ 10- 15% من رقم المعاملات الفلاحية، و 5 - 10% من مناصب الشغل في القطاع.

- مقابل هذه الإكراهات، فالقطاع الزراعي له مؤهلات متعددة: موقع استراتيجي للمغرب، وقرب من السوق الأوروبية، وإمكانيات لوجستيكية، وتنافسية كلفة اليد العاملة، وإعفاء من الضرائب، بالإضافة إلى إمتيازات تنافسية في بعض المنتجات كالفواكه والخضر.
- أخذاً بعين الاعتبار كل من هذه العراقيل والمؤهلات وكذلك بعض الأمثلة الناجحة وطنيا وعالميا، اعتمدت إستراتجية "مخطط المغرب الأخضر" عدة مبادئ ترتكز حول الاستثمار والتنظيم.

- **المبدأ الأول: اعتبار الزراعة كأهم قاطرة للتنمية خلال 10 إلى 15 سنة المقبلة**، عبر تدعيم حصتها في الناتج الداخلي الخام لتحقيق ناتج إضافي سنوي يتراوح بين 70-100 مليار درهم (8درهم=1$) من خلال إطلاق استثمارات جديدة (حوالي 1500 مشروع بقيمة إجمالية تصل إلى 10ملايير درهم سنويا). الهدف هو خلق 600 ألف منصب قار جديد، ومحاربة الفقر بتحسين الدخل الفلاحي بـ 2-3 مرات لحوالي 1,5 مليون قروي، والرفع من قيمة الصادرات بـ 44-88 مليار درهم لأهم السلاسل كالحوامض والزيتون والفواكه والخضروات .

- **المبدأ الثاني : اعتماد التجميع كنموذج للتنظيم الزراعي**

نظرا للتجزيء الكبير للأراضي الفلاحية وضعف في التنظيم لصغار الفلاحين و ضعف إمكانيتهم التدبيرية والتقنية والمالية، أرسى مخطط المغرب الأخضر التجميع كآلية لتثمين هذا القطاع.

والتجميع هو شراكة تطوعية بين المنتجين من جهة والمصنعين والموزعين من جهة أخرى. وهو يعتمد على دمج مجموعة من الفلاحين (مُجَمعين) حول مُجمع (شخص ذاتي أو معنوي أو أي تنظيم مهني) يتوفر على إمكانيات تدبيرية، مالية وتقنية تجعله قادرا على تثمين إلى حد أقصى مراحل الإنتاج.

- ايجابيات هذه العملية تكمن في امكانية الفلاحين الصغار (المُجمَعين) تطوير إنتاجهم بفضل المدخلات والخدمات التي يقدمها المجمِع من تأطير وتوفير تقنيات الإنتاج العصرية واقتناء أو استعمال مشترك لمعدات التجهيز وتمويل بعض الاستثمارات (حل إشكالية الولوج إلى التمويل بالنسبة للفلاحين الصغار).
- دور الدولة في هذا الإطار يتمثل في تهيئ بنك حول مشاريع التجميع (1000 مشروعاً) تغطي جهات البلاد والمنتجات الفلاحية. كما تخصص دعما تفضيليا خاصة الولوج للعقار وللتمويل.

- **المبدأ الثالث : ضمان تنمية الزراعة في مجموعها دون أي إقصاء**
- سطرت استراتيجية المغرب الأخضر دعامات للقطاع من خلال برنامجين :

✓ الدعامة الأولى الخاصة بالفلاحة العصرية، أي المناطق السقوية والمناطق البورية الملائمة (20% من المساحة المزروعة) والتي تتميز باعتماد أساليب عصرية وارتفاع المردودية. تدعم الدولة بواسطة صندوق التنمية الفلاحية تنفيذ استثمارات القطاع الخاص، مع دعم خاص لمشاريع التجميع.

- الدعامة الثانية الخاصة بالفلاحة التضامنية: تخص الفلاحة الصغيرة (80%) المتواجدة في المناطق الجبلية و البورية الغير ملائمة، والتي تعتمد على الأمطار وتتميز بإنتاجها المتذبذب. يختلف الدعم حسب نوعية المشاريع:

- مشاريع تنويع وتحويل: تهدف إلى تحويل الفلاحين الأكثر هشاشة من زراعة الحبوب إلى فلاحة متنوعة ذات قيمة مضافة عالية وأقل تأثرا بندرة وعدم انتظام التساقطات المطرية كالزيتون واللوز والتين. تتحمل الدولة النصيب الأكبر من الاستثمارات المتعلقة بالتشجير ومصاريف الصيانة خلال السنة الأولى والثانية.

مشاريع السقي الموضعي المنجزة بصفة انفرادية النسب و الأسقف

العمليات	نسبة الإعانة من تكلفة الاقتناء (%)	سقف الإعانة بالدرهم
1 - مشاريع الري الموضعي		
حفر و تبطين الآبار	80%	1.100 درهم/المتر الخطي من العمق
حفر و تبطين الثقوب		2.000 درهم/المتر الخطي من العمق
تموين و تركيب معدات ضخ مياه السقي بما في ذلك مستلزمات معدات الضخ و أشغال الهندسة المدنية و كدا بناء مآوي لمحطات الضخ		4.000 درهم /كيلووات من القوة المنشأة
بناء و تكسية صهاريج تخزين مياه الري		35 درهما لكل متر مكعب من طاقة التخزين
تموين و تركيب المحطات الرئيسية بمعدات تصفية مياه الري و حقن المواد المخصبة و الكيماوية داخل الشبكة و أجهزة التحكم و الضبط و أجهزة التحكم الأوتوماتيكي (معدات التحكم عن بعد، غسل المصفاة، تدبير عملية التخصيب، التحكم في آلة الضخ، التحكم عن بعد و عد كمية المياه) بما فيها بناء مآوي		5.600 درهم/ الهكتار المجهز
تموين و تركيب قنوات جر و توزيع ماء السقي مع مستلزمات الوصل بينها و أجهزة المراقبة و التحكم و ضبط الصبيب		9.600 درهم/ الهكتار المجهز
تموين و تركيب الأنابيب و موزعات ماء السقي بالحقل بما فيها مستلزمات الوصل		13.600 درهم/ الهكتار المجهز
2 - مشاريع التهيئة التكميلية :		
بناء و تكسية صهاريج تخزين مياه الرى	80%	35 درهما لكل متر مكعب من طاقة التخزين
تموين و تركيب الأنابيب و موزعات ماء السقي بالحقل بما فيها مستلزمات الوصل		13.600 درهم/ الهكتار المجهز

يحدد سقف الإعانة الممكن الحصول عليها في مبلغ 36.000 درهم لكل هكتار مجهز. وفي حالة ضرورة اللجوء إلى بناء صهاريج لتخزين مياه السقي فان مبلغ هذا السقف، يمكن أن يرتفع بزيادة مبلغ مطابق للسقف المحدد في الجدول أعلاه و المتعلق بأشغال صهاريج تخزين المياه. هذه الزيادة لا يمكن أن تتعدى سقف 16.000 درهم للهكتار المجهز.

تجهيز الضيعات بالمعدات الفلاحية : النسب و الأسقف و المعايير

المعدات	نسبة الاعانة من تكلفة الاقتناء (%)	سقف الاعانة للوحدة بالدرهم	المعايير
الجرارات الفلاحية	30	72.000	- وحدة لكل مساحة اقل من 5 هكتارات - وحدتان لكل مساحة ما بين 5 و أقل من 10هكتارات - 3 وحدات لكل مساحة ما بين 10 و أقل من 20 هكتار - 4 وحدات لكل مساحة ما بين 20 و أقل من 50 هكتار - 5 وحدات لكل مساحة ما بين 50 و 100 هكتار - وحدة لكل 100 هكتار إضافية عن كل مساحة تتجاوز 100 هكتار
أدوات خدمة و صيانة الأرض المجرورة بما فيها المحدلة (باستثناء الكوفركروب)	30	17.000	- 4 وحدات لكل جرار
أدوات خدمة و صيانة الأرض المستنبطة قوتها من الجرار	30	72.000	- 4 وحدات لكل جرار
أدوات وضع و تشريش المواد العضوية	30	48.000	- وحدة لكل جرار
أدوات وضع و تشريش المواد المعدنية	30	19.000	- وحدة لكل جرار
أدوات البدر (أحادية أو مركبة) و الغرس	50	48.000	- وحدة لكل جرار
أدوات المعالجة للأغراس	50	60.000	- وحدة لكل جرار
أدوات المعالجة النباتية لغير الأغراس	50	28.000	- وحدة لكل جرار
آلة الحصاد و الدرس	20	208.000	- وحدة لكل مساحة ما بين 50 و أقل من 200 هكتار - وحدتان لكل مساحة ما بين 200 و 400 هكتار - وحدة لكل 200 هكتار إضافية عن كل مساحة تتجاوز 400 هكتار
آلة جني البطاطس	30	12.000	- وحدة لكل جرار
أدوات الحش	30	17.000	- وحدة لكل جرار
الرباطات	30	36.000	- وحدة لكل جرار
الدراسات و آلات تجميع و تهوية الكلأ	30	17.000	- وحدة لكل جرار
آلة ذات محرك لجني الشمندرو القصب السكري	30	720.000	- وحدة لكل مساحة من 10 هكتارات و ما فوق
آلة قطع أوراق الشمندر	30	70.000	- وحدة لكل جرار
آلة قلع و تصنيف الشمندر	30	80.000	- وحدة لكل جرار
آلة جمع وشحن الشمندر	30	180.000	- وحدة لكل جرار
آلة ميكانيكية مجرورة لجني الزيتون بحركات اهتزازية	30	240.000	- وحدة لكل مساحة أكثر من 20 هكتار
آلة ذات محرك لجني الزيتون	30	480.000	- وحدة لكل مساحة ما بين 40 و100 هكتار - وحدة لكل 100 هكتار إضافية عن كل مساحة تتجاوز 100 هكتار
الآلات الصغيرة: آلة يدوية لجني الزيتون عن طريق هز الأغصان و آلة هرس التمور	50	10.000	
كبسولات فيرومونية ضد توتة أبسوليتا، حشرة مضرة بالطماطم و الباذنجانيات الأخرى (درهم/هكتار)	60	4.800	

النسب والأسقف - غراسة الأشجار المثمرة

العمليات		نسبة الإعانة أو مبلغ الإعانة
• اقتناء الشتائل المعتمدة للزيتون[1] واللوز وشتائل التين والخروب والفستق والجوز والرمان والكرز والزعرور (المزاح) والخوخ والشهدية والبرقوق		% 80
• إحداث بساتين جديدة لأغراس النخيل[3]	إحداث بساتين جديدة من أجل تكثيف و إعادة تأهيل مزارع النخيل	% 100
	إحداث بساتين جديدة من أجل تمديد مزارع النخيل	% 80
• إحداث بساتين متجانسة لأغراس الزيتون [2]	- مغروسات مسقية بالتنقيط ذات كثافة تعادل أوتفوق 300 شتلة في الهكتار	6.000 درهما للهكتار بالنسبة المواسم الفلاحية 2010/2009 و 2011/2010 و2012/2011
		5.500 درهما للهكتار بالنسبةالموسمين الفلاحيين 2013/2012 و 2014/2013.
		5.000 درهما للهكتار ابتداء من الموسم الفلاحي 2015/2014
	- مغروسات مسقية بما فيها بالتنقيط ذات كثافة تقل عن 300 شتلة في الهكتار وتعادل أوتفوق 130 شتلة في الهكتار	3.500 درهما للهكتار
	- مغروسات منجزة في البور ذات كثافة تفوق أو تعادل 100 شتلة في الهكتار	3.500 درهما للهكتار
• إعادة غراسة بساتين الأشجار المثمرة	غراسة بعد قلع الأشجار المصابة باللفحة النارية [4]	12.000 درهما للهكتار بالنسبة لأشجار الزيتون 15.000 درهما للهكتار بالنسبة لأشجارالخوخ و الشهدية والبرقوق والكرز
	إعادة غراسة بساتين الحوامض المتلفة بمرض tristeza	28.000 درهما للهكتار
• إحداث مغروسات جديدة للحوامض في إطار نظام السقي الموضعي		12.000 درهما للهكتار

إنعاش و تنويع الصادرات الفلاحية : النسب والأسقف

العمليات	مبلغ الإعانة
1 – إنعاش وتنويع الصادرات الفلاحية عبر البر و البحر	
صادرات الحوامض	200 درهم للطن على مجموع الكميات المصدرة إلى روسيا. 500 درهم للطن على الكميات المصدرة خارج روسيا وخارج دول الإتحاد الأوربي و المتجاوز للكمية المصدرة خلال الموسم المرجعي 2000/2001
صادرات الطماطم	750 درهم للطن على الكميات المصدرة خارج دول الإتحاد الأوربي و المتجاوز للكمية المصدرة خلال الموسم المرجعي 2007/2008
صادرات توت الأرض	500 درهم للطن على مجموع الكميات المصدرة خارج الإتحاد الأوربي
صادرات زيت الزيتون	2 000 درهم للطن على مجموع الكميات المصدرة
2 – إنعاش الصادرات الفلاحية عبر الجو	
إنعاش صادرات الفواكه و الخضر والزهور المقطوفة و النباتات التزيينية عبر الجو	درهم واحد للكيلوغرام المصدر نحو أوروبا الغربية باستثناء الدول الاسكندينافية خلال الفترة الممتدة من فاتح أكتوبر إلى 30 نونبر و من فاتح مارس إلى 30 يونيو.
	4,5 دراهم واحد للكيلوغرام المصدر نحو الدول الاسكندينافية وأمريكا الشمالية و الشرق الأوسط واليابان والاتحاد السفياتي سابقا وأوروبا الشرقية ، باستثناء صادرات الطماطم في اتجاه كندا، خلال الفترة الممتدة من فاتح أكتوبر إلى 30 شتنبر.

- مشاريع تكثيف وتثمين الإنتاج: تهدف إلى تحسين سلاسل الإنتاج الحيوانية (خاصة الأغنام) وذلك بتأطير الفلاحين وتمكينهم من اكتساب التقنيات اللازمة وتحسين الإنتاجية وتثمين الإنتاج . وتهم مساحة إجمالية تقدر بـ 400 ألف هكتار.

- مشاريع التنويع: هي مشاريع تنويع صغرى تهدف إلى خلق دخل إضافي للفلاحين الأكثر هشاشة بتنمية سريعة للمنتوجات المحلية (الزعفران، العسل، الأعشاب الطبية) .

يصل عدد المشاريع المبرمجة في إطار الدعامة الثانية إلى 545 مشروعا، في إطار 16مخططا جهويا، و تخص 855 ألف فلاح و استثمارات إجمالية تقدر ب 20 مليار درهم.

تكثيف الإنتاج الحيواني
تحسين نسل الماشية – إنتاج أبقار و أغنام مختارة النسل و عجول هجينة :النسب و الأسقف

العمليات			مبلغ أو نسبة الإعانة	
			الأفراد	التعاونيات و التجمعات
إنتاج أبقار و أغنام مختارة النسل ذات الصنف الأصيل				
أبقار	أبقار منتجة محليا	– أبقار منتجة بالنسبة للسنتين 1 و 2 ابتداء من تاريخ تفعيل القرار الرسمي	4 000 درهم/الرأس	
		- أبقار منتجة بالنسبة للسنة 3 و4 و5 ابتداء من تاريخ تفعيل القرار الرسمي	5 000 درهم/الرأس	
	– عجول ناتجة عن التهجين الصناعي لمدة 5 سنوات ابتداء من 1 مايو 2009		4 000 درهم/الرأس	
أغنام	ذكور		800 درهم/الرأس	850 درهم/الرأس
	إناث		700 درهم/الرأس	750 درهم/الرأس
اقتناء بذور الأعلاف			30%	

المبدأ الرابع :تشجيع الاستثمار الخاص

- يقدر الاستثمار لإنجاز مخطط المغرب الأخضر بـ 147مليار درهم (حوالي 18 مليار دولار). بالنسبة لمشاريع الدعامة الأولى، استثمار الخواص يقدر بنسبة 70%والاستثمار العمومي بنسبة 30%. الحصة العمومية يتم توفيرها من قبل صندوق التنمية الفلاحية في صيغة مساعدات الاستثمار.
- أما على مستوى الدعامة الثانية، فإن مساهمة الدولة تمثل 70-80% من الاستثمار الإجمالي. وتقتصر مساهمة المستفيدين من مشاريع الدعامة الثانية في حدود 20 و30%.

- **المبدأ الخامس: اعتماد مقاربة تعاقدية**

إنجاز مخطط المغرب الأخضر يتم عبر شراكة تحدد مجال التدخل والمسؤولية لجميع المتدخلين في مختلف القطاعات خصوصا الإدارة، المنتجين الجهويين والمهنيين والجمعيات. وقد تم التوقيع على مجموعة من الشراكات بين :

(1)الجهات، الغرف الفلاحية ووزارة الفلاحة والصيد البحري حول 16 مخطط فلاحي جهوي؛

(2)وزارة الفلاحة والصيد البحري حول عقد برامج لـ 9 سلاسل الإنتاج.

- **المبدأ السادس: جعل من تنمية الزراعة تنمية مستدامة**

- موازاة مع إنجاز هذه الأهداف تتوخى الإستراتيجية الحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل تأمين فلاحة مستدامة وذلك عبر عدة إجراءات أهمها: تحويل حوالي مليون هكتار من الحبوب إلى الأشجار المثمرة التي توفر حماية للمساحات الزراعية. الدعم لاستعمال أنظمة السقي المقتصد للمياه (من 154ألف هكتار إلى 642 ألف هكتار) في أفق 2020، ودعم تنمية استعمال الطاقات المتجددة في الميدان الفلاحي (الشمسية، الريحية، . . .).

- **المبدأ السابع: إصلاح الإطار القطاعي للفلاحة:**

تتطلب مواكبة إنجاز مخطط المغرب الأخضرتطوير الإطار المؤسساتي من أجل تدخل ومصاحبة أفضل للقطاع، وذلك بالإصلاح المؤسساتي لوزارة الفلاحة والصيد البحري وخلق آليات جديدة لإنجاز هذا المخطط، كوكالة التنمية الفلاحية.

ويكمن الدور الأساسي لهذه الوكالة في تنفيذ استراتيجية هذا المخطط، ومتابعة تطور القطاع، وصياغة برنامج طويل الأمد، إلى جانب تشجيع الاستثمار الزراعي والصناعة الغذائية من خلال الإشراف التقني والدعم المالي.

بعض النتائج الايجابية لمخطط المغرب الأخضر:

ارتفاع الإنتاج في بعض الزراعات بحيث أصبح يحتل المغرب الرتبة الثامنة عالميا في إنتاج الحوامض، والرابعة في إنتاج الطماطم، والثالثة في إنتاج الزيتون المعلب. ويرجع هذا إلى التطور في استعمال عوامل الإنتاج منذ انطلاق المخطط حيث تضاعف استعمال البذور المعتمدة منذ 2008 وارتفاع نسبة استعمال بذور القمح المعتمدة ذات الجودة العالية إلى 50%، وتحسن مستوى استعمال الأسمدة ليبلغ 95 كلغ للهكتار في سنة 2013. بارتفاع 36% مقارنة مع الفترة المرجعية 2007، وكذا مستوى تثمين مياه السقي. حيث تم تجهيز 333 ألف هكتار بأنظمة الري المقتصدة للماء منذ 2008(بارتفاع 79%).

- بفضل هذا التطور. سجلت مختلف السلاسل نموا مضطردا مقارنة مع الفترة المرجعية . حيث وصل معدل إنتاج الحبوب خلال الفترة 2012/2008 إلى 80 مليون قنطار. وتم خلال هذا الموسم إنتاج 12مليون طن من الفواكه (ارتفاع بحوالي 163%) مع ارتفاع المساحة المغروسة ب 40%. كما شهد نفس الموسم ارتفاع إنتاج الزيتون بـ 84%، مع تحسن ملحوظ في نسبة استعمال الوحدات العصرية.

- فيما يخص الانتاج الحيواني. عرفت مختلف السلاسل تقدما مهما بفضل تحسن احتياطي الأعلاف واستيراد الأصناف الأصلية وتحديث وحدات الدواجن . مما أدى إلى ارتفاع مهم في الإنتاج مقارنة مع الفترة المرجعية : اللحوم (27%) والحليب (49%) و اللحوم البيضاء (76%).